العلامة من منظور سيبويه: الأبعاد والاستعمالات

فاطمة حسن عبد الرحيم(*)

ملخص

يعالج هذا البحث مفهوم العلامة وأبعادها المختلفة عند سيبويه؛ حيث يخصص المدخل لعرض ثلاثة أمور، وهي: الاستعمال اللغوي للعلامة، والاستخدام الاصطلاحي لها، وأبعادها في الدرس اللغوي المعاصر.

وهو يدرس أبعاد العلامة الأساسية عند سيبويه، والتي تتمثل في مفهومها، وطبيعتها، وصورها الرئيسية، ورؤية سيبويه لكلٍّ من دلالة العلامة، ودورها في كونها علامة، ودور مستعمل اللغة مع العلامة، وشرط القصد فيها.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى دراسة استعمالات العلامة عند سيبويه؛ حيث يقف مع استعمالات سيبويه للعلامة وفق المفهوم، واستعمالاته لها وفق العنصر الذي تشير إليه العلامة، وهي الاستعمالات التي يصنفها إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وهي استعمالها للفظ بعامة، واستعمالها لأقسام معينة من اللفظ، واستعمالها للسمات النحوية. وينتهي البحث من ذلك إلى أن استعمال العلامة عند سيبويه قد ورد على نحو أقرب إلى الاستعمال الذي تستعمل به العلامة في علم الرموز، منه إلى ما ترد عليه عند النحاة بعامة بعده. ويعني ذلك أنها أقرب إلى مفهوم الرمز اللغوي بعامة منه إلى علامات الدلالات الوظيفية، كالإعراب والعدد والنوع... إلخ.

ويستعرض البحث ذلك الأمر ببيان التطبيقات المختلفة لاستعمالات العلامة في منظور سيبويه، ويستعرض من خلاله الحالات التي نص معها سيبويه على العلامة.

(*) أستاذ مشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة الملك عبد العزيز ــ جدة ــ المملكة العربية السعودية.

The Sign from Sibawayh's Perspective: The Dimensions and the Usages

Fatima Hassan Abdulrahim

Abstract

This research paper deals with the concept of sign and its different dimensions in the viewpoint. The preface is devoted to illustrate three topics, namely its lexical usage, terminological usage, and dimensions in the contemporary Linguistcs.

It examines the basic dimensions in viewpoint of Sibawayh especially how he sees its notion, its nature, its role in being a sign, main forms, the speaker's role with the sign and condition of its intent. The paper then moves to study Sibaeayh's usages of the sign according to both the notion and the referent of sign. It classifies the usages of sign according to its referent into three major categories of usage, namely a word, a part of speech and a syntactic feature. The paper ends that Sibawayh's usage of the sign is closer to the usage of Simiotics than the usages of his followers of Arab grammarians. This means that it is closer to the concept of linguistic code or sign in general than to the functional marks of end cases, number and gender etc.

To conclude that, the paper has reviewed the different applications of the usages of sign in Sibawh's perspective exploring and analyzing the cases of using the sign in his book "Al-Kitab".

مقدمة

يعد مفهوم العلامة من المفاهيم الشائعة في الدرس النحوي، والتي تملك دلالات متنوعة عند النحاة، وإن كان الأصل العام الذي يجمع دلالتها لغويا على الوسم الذي يكون دليلا على الشيء ليُعرف به.

ولقد اعتنى علم النحو بهذا المصطلح عناية فائقة. وقد صاحبته هذه العناية منذ نشأته الأولى، وفي بداية وضع أبوابه وفصوله بتحديد نوع الكلمة وفق نظام صرفي ونحوي يضبط مفردات اللغة في استعمالاتها وتراكيبها، إعرابها وبنائها، نظامها وعلاقاتها، مع ملاحظة ما يطرأ عليها من عوارض تركيبية داخل النظام النحوي، وما يصح أن يطلق عليها من صفات أو سمات وخصائص، فكان ما يُسمى بالعلامة "السمة" والتي تكون بمثابة الحد الفاصل بين كلمة وكلمة أخرى، ولعلنا غير مجانبين للصواب إذا ما وصفنا اللغة العربية بأنها لغة التوظيف المتميز للعلامات، فلكل كلمة من كلماتها علامة أو أكثر، فللإضمار فيها علامات، وللإعراب علامات، وللوقف والإمالة علامات، وغير ذلك مما ملأ بطون المؤلفات النحوية واللغوية.

وللعلامة على اختلاف أنواعها دور في إيضاح الملامح الشكلية والدلالية لمفردات العربية، وإثراء الخلاف النحوي، وبسط العلل والحجج في إثبات ما اختُلف في اسميته أو فعليته أو حرفيته، ليس ذلك فحسب، بل إن بعض مفردات العربية لم تتميّز عن غيرها إلا من خلال العلامة، فوجود العلامة في السياقات اللغوية والنحوية لازمة من لوازم تصنيف المفردات وبيان معانيها ووظائفها، وأداة صرفية لا غنى عنها؛ فهي المنتجة للعدد الكبير من التنويعات الصرفية والدلالية والوظيفية، من تثنية وجمع وتصغير ونسبة وتأنيث، وليس من المبالغة القول بأن العلامة من عبقرية اللغة وإبداعاتها وبراعتها؛ إذ جعلت من علاماتها نظاما لغويا يضبط الوظائف النحوية والصرفية، من خلال تحديد العلاقات بين الكلمات، كما أنّ العلامة الصفر، التي يُظن أنها لا قيمة لها تكون علامة أيضا، فخلو الكلمة من علامات الأسماء وعلامات الأفعال علامة للحرفية، وهو مما تنبّه إليه علم اللغات منذ بدايته.

مدخل

1. العلامة بين الاستعمالين اللغوي العام والاصطلاحي الخاص

أ. استعمالها اللغوي العام

تدور مادة "ع ل م" في المعجم حول دلالة العلامة على الأثر المميز لما هو فيه هي عن غيره، و نص اللغويون على أن العلامة تعني السمة، يقول بعضهم: "والعَلامةُ: السِّمَةُ، والجمع عَلامٌ [1]. كما ينص آخر على أن: "العلامة والمَعْلَم والعَلَم ما جَعَلْتَهُ عَلَمًا للشيء" [2]. وقد ربط اللغويون بين العلامة والعلم، يقول بعضهم: "وسُمِّي العلم علماً؛ لأنّه من العلامة، وهي الدلالة والأمارة" [3].

أما ابن فارس فقد أشار إلى الأصل الجامع لمادة (ع ل م)، وربط الدلالة

المعجمية لما اشتق من هذه المادة من مفردات بعضها ببعض، يقول: "العين واللام والميم أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على أثر بالشيء يتميَّزُ به عن غيره. من ذلك العَلامة، وهي معروفة. يقال: عَلَمت على الشيء علامة. ويقال: أعلم الفارس، إذا كانت له علامةٌ في الحرب. وخرج فلانٌ مُعْلِماً بكذا. والعَلَم: الراية، والجمع أعلام. والعلم: الجَبَل، وكلُّ شيءٍ يكون مَعْلَماً: خلاف المَجْهَل... والعلم: الشَّقُّ في الشَّفَة العليا، والرجل أعلمُ. والقياس واحد؛ لأنَّه كالعلامة بالإنسان. والعُلاَّم فيما يقال: الحِنَّاء؛ وذلك أنّه إذا خضَب به فذلك كالعلامة" [4].

ومن التعبيرات التي ترد فيها لفظة "العلامة"، ما يذكره الزمخشري، يقول: " تقول: هو من أعلام العلم الخافقة، ومن أعلام الدّين الشاهقة. وهو معلم الخير ومن معالمه أي من مظانّه. وخفيت معالم الطريق، أي آثارها المستدلّ بها عليها. وفارس معلم"[5].

ب. استعمالها الاصطلاحي: المصطلح والتعريف

- **المصطلح**

لم تقتصر العلامة على مصطلح واحد، بل ورد لها في كتب النحو واللغة أكثر من مصطلح، وذلك على النحو الآتي:

- **مصطلح العلامة**

هو المصطلح الأشهر والأكثر تداولا، وهو يرد عند النحاة ابتداء من الخليل (ت 175هـ) الذي يقول ــ مثلا ــ عن الواو في ضمير الغائب "هو": "فالهاء وحدها اسم، والواو عنده علامة الرفع" [6]. ويقول: "فاعلم أنّ علامات الجزم بالضم والوقف والفتحة وإسقاط النون والكسرة" [7]. ويعني بها العلامة الإعرابية المعروفة لدى أكثر النحويين.

وجاء عند سيبويه (ت180هـ) للدلالة على معنى الإيضاح: "فتقول: "اخترت فلانا من الرجال"، و"سميته بفلان"، كما تقول: "عرّفته بهذه العلامة"[8]

ويظهر المصطلح عند المبرِّد (ت 285هـ)، يقول: "أمّا الألف فإنّها علامة الرفع" [9]. ويستخدم السيرافي (ت 368هـ) ــ كذلك ــ يقول: "التثنية والجمع كضمير التثنية والجمع " [10]. ونجده ــ أيضا ــ عند صاحب "عيون كتاب سيبويه" [11] (ت 401 هـ): "والحقتها التنوين علامة للأمكن والأخف" [12]. وعلى المعنى نفسه جاء عند الصيمري: "أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين"[13]. ويقول: "ويلحقه التنوين علامة للتمكن"[14] وهي عند ابن الخشّاب (ت567هـ) المعرّفة للذات، يقول في أنواع الكلمة: "ولكل منها حد وعلامات واشتقاق، فالحد يحصر ذات المحدود، والعلامة تعرّفه"[15]. وقد ذكره السهيلي (ت 581هـ): "فأشبه الحروف بحروف المد واللين "النون" الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في أمثلة الخمسة، فاختيرت علامة لتمكن الاسم"[16]، وجاءت عند الرضي (686ه): "فإن قيل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة،..."[17]. ويقول: "لأن الألف

كان جُلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع"[18].

- **مصطلح العَلَم**

يطلق سيبويه مصطلح العلم على العلامة:"...فتقول منكرا: "أزيدنيه"، وصارت هذه الزيادة علما لهذا المعنى كعلم الندبة"[19]، كما جاء ــ كذلك ــ عند السيرافي؛ فهو يشير إلى علامة الأسماء بقوله لعلامات الأسماء "علم الأسماء" [20]. وكذلك وردت عند الرضي بالجمع: "فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال: الأقرب عندي أنّ اللام في أربعة منها، وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات"[21]. وقد سوّى بينها وبين الحركة.

- **مصطلح الأمارة**

ذكر الخليل (ت 175هـ) مصطلح الأمارة للعلامة في حديثه عن ألف التثنية، يقول: "وهي أمارة الرفع، نحو قولهم: رجلان، وفرسان"[22]. والأمارة في أصلها اللغوي تعني العلامة الظاهرة، فأمارة الشيء علامة عليه.[23]

- **مصطلح الخصيصة**

استخدمت كلمة خصيصة وخصائص عند النحويين على معنى علامة، فمن ذلك قول العكبري (ت616هـ): "لأنّ هذا الاسم مؤنث بالتاء، وهي من خصائص التأنيث"، وقال: "فإن قيل المسمّى مذكر وعلامة التأنيث تحذف هاهنا..."[24]. ويقول ابن إياز (ت 681هـ): "ومنها التنوين، وهو من خوّاصه"[25]. واستخدم ناظر الجيش (ت778هـ) لعلامات الأسماء مصطلح خصائص الأسماء، قال في الجواب على تقدير اسم لـ"أنّ" إذا خُفِّفَت: "سبب إعمالها الاختصاص بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة، ويدل على أنّها عندهم باقية على الاختصاص كونهم استقبحوا وقوع الأفعال بعدها" [26].

- **مصطلح الصفة**

استخدم الفارسي (ت 377هـ) لعلامات الأسماء مصطلح صفات الأسماء، يقول" ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له، كقولنا: الغلام، والفرس، وفرسٌ، وغلامٌ"[27].

- **مصطلح الدلالة**

يقول أبو القاسم الزجاجي(ت 337هـ): "ولسنا ندفع ــ أيضا ــ أن يكون الإعراب حركة، إلا أنه قد يكون ــ أيضا ــ عندنا حرفا؛ لأنّ الإعراب دليل على المعاني، فإن دل غيره دلالته وناب منابه، كانا في ذلك سواء، لا فرق بينهما"[28]. وهو ما ينقله ابن سيده (ت 458هـ) عن أبي علي الفارسي، يقول: "وسمي العِلْم عِلْمًا؛ لأنه من العلامة، وهي الدلالة، والأمارة" [29].

- **التعريف**

لم يعرّف النحاة القدامى العلامة، ولم يضعوا لها حداً، وإنما جاءت لديهم بمعنى السمة، و"الحلية" التي نحدد من خلالها نوع الكلمة العربية، ونحكم عليها بأنّها اسم، أو غيره من كلمات العربية الثلاث. من ذلك إشارة أبي علي الفارسي عن العلامة، يقول: "وقالوا السِيَما للعلامة، والمُسَوَّمة: المُعَلَّمة"[30].

وقد دارت العلامة حول هذه الدلالة في كتب النحاة، حتى أصبحت مصطلحا أصيلاً، لا ينفك عن علم النحو، وذا صلة وثيقة بأبوابه ومسائله، على أن بعض المعاصرين قد اجتهد في وضع تعريف لها، يقول: "هي الآية، والدلالة، وعلامة الشيء آيته التي تعلن عن دلالته التي تشير إليه، ولا بد للعلامة في دلالتها على المعلوم من أن تكون ظاهرة ملفوظة، أو ملموسة... ومن أمثلة العلامات تلك التي يتميّز بها كلّ من الاسم والفعل والحرف عن قسيميه، فنحو "أل" في الأسماء علامة عليها، وكذلك التنوين ودخول الخفض. ودخول قد والسين وسوف علامة على كون الكلمة فعلا. وقد تكون العلامة غير موجودة لفظاً ولكنها توجد تقديراً، ومثل ذلك كون عدم قبول الكلمة شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال علامة على حرفية الكلمة، وأنّها حرف، لا اسم، ولا فعل"[31].

ج. أبعاد العلامة في الدرس اللغوي الحديث

اشتمل الدرس اللغوي الحديث على أبعاد أكثر تفصيلا مما سجله تراثنا اللغوي الذي كشف عن عناية النحويين بالعلامة منذ نشأة النحو الأولى، فأحاطوها بقدر كبير من الرعاية لكون المعنى منوطا بها.

وقد تمثلت بعض هذه التفصيلات في توسيع دائرتها، وربطها بالمجتمع الإنساني بعيدا عن التقعيد والتعليل، يقول أمبرتو إيكو: "تستخدم العلامة من أجل نقل معلومات، ومن أجل قول شيء ما، أو الإشارة إلى شيء ما يعرفه شخص ما يريد أن يشاطره الآخر هذه المعرفة. إنها بذلك جزء من سيرورة تواصلية من نوع: مصدر ــ باث ــ قناة ــ إرسالية ــ مرسل إليه"[32]؛ فالعلامة بهذا المفهوم أقدم وأوسع من العلامة في النظام النحوي والصرفي. ويقول مؤكّدا هذا المعنى"فإنّ النموذج اللساني يمكنه أن ينتج أثرا يؤدي إلى الشك في كل شيء، إنّ تعداد الممكنات التمفصلية ــ كما اقترحها بريتو ــ يُظهر أنّ وصف العلامات يمكن أن يفلت من سلطة النموذج اللساني. فبإمكاننا كما رأينا أن نطلق اسم علامة على أشياء تعتمد على روابط دلالية، حتى وإن كانت بنيتها الداخلية ليست من طبيعة بنية العلامات اللسانية، ويمكن أن نقدّم وصفا لهذه البنية الداخلية حتى وإن كانت مختلفة عن البنية اللسانية"[33].

وتعرّف اللسانيات العلامة بأنها: "نظام من العلامات التي تظهر في بعض اللغات مع الأسماء والصفات والضمائر؛ لكي تعبّر عن وظائفها في سياق الكلام. ويتمثّل مختلف أنواع هذه العلامات في اللواحق الإعرابية الإضافية والتي تندمج غالبا مع الدّال"[34] فالعلامة ذات وظيفة وذات نوع في اللسانيات.

ويسوي محمد يونس بين العلامة والقرينة:"القرائن النحوية هي علامات

دالة على الأبواب النحوية، كالفاعل، والمفعول بأنواعه، والحال، والتمييز، والمبتدأ والخبر، وهناك نوعان من العلامات التي يستعان بها على التوصّل للمعنى النحوي: القرائن اللفظية... لكونها جزءا من النظام النحوي للغة العربية، والقرائن المعنوية التي هي أقرب إلى أن تكون متطلبات وعلاقات منطقية منها إلى خصائص بنيوية خاصة باللغة العربية"ثم ذكر ما اعتبره من القرائن اللفظية:" وإذا ما تأملنا في القرائن النحوية اللفظية في اللغة العربية فسنجد أنّ أهمها: الإعراب، والترتيب، والمطابقة، والصيغة"[35].

ونلاحظ أنّ العلاماتية في القرائن التي ذكرها متفاوتة، فالإعراب أداة معنى، والترتيب صورة تركيبية يستغني عنها المعنى مع وجود قرينة الإعراب، والمطابقة محصورة بأبواب محددة، وهي جانب لفظي أو شكلي لا علاقة له بالمعنى، أمّا الصيغة فهي أداة تخصيص لصيغة مفردة صالحة للدخول في إطار التركيب النحوي.

وقد حملت الدراسات الحديثة تساؤلا بشأن العلامة: "ولنا أن نتساءل عن مشروعية المساواة بين الإعراب والعلامة التي تلحق بآخر الأسماء المعربة في التركيب. هل هما بديلان يختزلان معنى الإعراب؟ وهل اللازمة أو حركة الإعراب هي كل الإعراب أم أنّ الإعراب أشمل من الحركات التي تدل على معانيه المختلفة؟ "[36]. ولا يخرج هذا التساؤل عن مقولة ابن درستويه (ت 347ه):" أنّه نفس الحركات"[37] ويظهر محمد عبدالدايم دور الوظيفة من خلال الدرس الصرفي التراثي من خلال تغييرات الأوزان والعلامات والتركب صرفيا ونحويا، وذكر أنّه يتمثّل في:"الأوزان التي تولّد الأبنية، وهم يرصدونها في مباحث عدّة، مثل جمع التكسير والتصغير، العلامات الصرفية التي تغيّر حالات الأبنية ويرصدونها في مباحث مختلفة تدور حول عدّة موضوعات مثل: التأنيث والتثنية وجمعي التصحيح والنسب وغيرها مما يقوم بوجود العلامة الصرفية"[38].

أولا ــ أبعاد العلامة عند سيبويه

سوف يقف هذا البحث مع أبرز أبعاد العلامة، وهي: مفهوم العلامة، وطبيعتها، وصورها، ودور مستعمل اللغة منها.

1. مفهوم العلامة عند سيبويه

يمكن الوقوف على مفهوم العلامة عند سيبويه عن طريق تحديد نطاق استخدامه لها، وتطبيقاته المختلفة التي يقدمها للعلامة؛ فهذه هي الطريق الوحيدة نظرا لعدم وضعه تعريفا للعلامة ــ كما هو الشأن ــ مع المفاهيم اللغوية المختلفة.

ويساعدنا في تحديد مفهوم العلامة عند سيبويه من خلال تطبيقاته لها الاستفادة من الأبعاد التي يضعها اللغويون لتحديد مفهوم العلامة؛ إذ الوقوف على هذه الأبعاد في تطبيقات سيبويه سيحدد لنا حدودها لديه.

الأصل في مصطلح العلامة أن يخص العلامات الصرفية، لا مجموع العلامات اللغوية، معجمية، وصرفية، وتركيبية، وهي التي يقول عنها فندريس: "فالمورفيمات في اعتبارها عناصر صرفية تربط بين الأفكار التي يتكوّن منها

المعنى العام للجملة[39].

وتفيد مراجعة العلامة عند سيبويه أنه لم ينحصر استعمال العلامة عنده في ذلك العنصر اللغوي الذي يدخل اللفظ لدلالة صرفية معينة، وهو ما اصطلح عليه بالعلامات الصرفية، وبخاصة الزيادة الصرفية التي ترد لدلالة ما من الدلالات الصرفية، كزيادات التثنية والجمع ونحوها، وإنما يتسع ليشمل اللفظ بشكل عام؛ فقد وردت الألفاظ اللغوية علامات عند سيبويه. ويفيد ــ كذلك ــ مما يعكس الثقافه إلى الطبيعة الرمزية للغة، وهي الطبيعة التي تجعل دراسة اللغة خاضعة لأقسام علم الرموز الثلاثة، علم النحو الذي تناول علاقة الألفاظ بعضها ببعض، وعلم الدلالة الذي يتناول علاقة الألفاظ بما تشير إليه في الواقع، وعلم الرموز الذي يهتم بعلاقة الرموز اللغوية بمقاماتها أو استعمالاتها في اللغة.

كما يعني أنه نظر إلى علاقة الألفاظ بعضها ببعض، وهو ما يقوم في علم النحو، وإلى كون الألفاظ رموزا على مدلولات معينة، وهو ما يدخل ضمن علم الدلالة الذي يدرس علاقة الألفاظ بمدلولاتها؛ فحديثه عن كون اللفظ علامة يمثل إشارة منه إلى علاقته بمدلوله.

2. طبيعة العلامة عند سيبويه

مما سجله سيبويه بخصوص العلامة أن الأصل فيها الاختصار، وعدم الإطالة ما أمكن، وهو مبدأ مقرر في العلامات؛ فقد تحدث سيبويه عن الاختصار في العلامة، قال: "هذا باب علامة المضمرين المنصوبين"اعلم أنّ علامة المضمرين المنصوبين " إيا ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك"[40]. يشير إلى أن العلامة الكنائية للمنصوب "إيا" في المواضع التي لا يأتي فيها الضمير المتصل.[41] على أصل القياس الذي يمنع مجيء المنفصل إن أمكن الاتيان بالمتصل[42]، كما يلفت إلى أن اختزال "إياك" أو الصورة المختزلة والمصغرة منها هي الكاف.

3. صورتا العلامة عند سيبويه

وقف الدرس الحديث عند تناوله للمورفيم ــ الذي يعد العلامة الصرفية الأساسية ــ مع صورتين للعلامة، فلم يرصد العلامة الإيجابية فقط، وإنما رصد ــ أيضا ــ العلامة العدمية، التي يقال لها المورفيم الصفري. الذي تحدث عنه الدرس اللغوي الحديث: "مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدّر، مثل الضمائر المستترة، والصيغ في المشتقات، والإسناد في الجملة، وحركات الإعراب"[43]؛ فالعلامة إما إيجابية موجودة، أو سلبية غير موجودة، "والعلامة هي العنصر الذي يعبّر عن المورفيم تعبيرا شكليا، وتوجد في النطق. وهي إما أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق أبجدي،...ويعبّر عنها إما إيجابيا بوجودها، أو سلبيا بعدمها؛ إذ ربما يكون هناك ما يُسمّى العلامة صفر"[44]. ويقول فندريس:"ففي الميدان الصرفي تلعب درجة الصفر دورا هاما، والقيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص... في اللغة تعتبر دالة النسبة الصفرية دالة

نسبة كغيرها من دوال النسبة"[45].

وإذا رجعنا إلى موقف سيبويه من هاتين الصورتين، نلحظ أنه قد رصدهما على السواء، فلم يقتصر على رصد العلامات الإيجابية، وإنما وقف ــ كذلك ــ على العلامة السلبية أو المورفيم الصفري، وهو ما يظهر في ورود ما يمثل علامة صفرية في العربية في عدد من مواضع الكتاب موصوفا بكونه علامة، ومنها:

أ. حديثه عن أن غياب نون التنوين يفيد استثقال العرب للكلمة، وهو ما يعد حديثا عن المورفيم الصفري. يقول: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه **علامة** لما يستثقلون"[46].

يتحدّث عن التنوين، الذي يمثل لاحقة لفظية وظيفية صرفية غير إعرابية لا علاقة لها بالعوامل المتقدّمة؛ إذ إنه ــ لغة ــ "إلحاق نون بالاسم[47]، وهو في علم الأصوات:"حركة قصيرة بعدها نون"[48]، وهو عند النحاة"نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لا خطا ووقفا" [49].

ويعني ذكر سيبويه للتنوين أنه وقف مع ذكره وغيابه بوصفهما علامتين صرفيتين، أولاهما إيجابية، والثانية سلبية أو عدمية؛ فذكر التنوين علامة أو دليل على أن الكلمة خفيفة، وهو وحدة صرفية إيجابية "مورفيم إيجابي" لاحق للأسماء؛ ليدل على تمكنها وخفتها، وغياب التنوين علامة على ثقل الكلمة، وعدم تحملها له. يقول سيبويه: "وتركه علامة لما يستثقلون" قيمة العلامة الصفرية أو العدمية الدلالة الاستثقالية. فوجود التنوين علامة، وغيابه ــ أيضا ــ علامة.

ب. حديثه عن علامة الإضمار مع أسماء الأفعال، قال: "واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يُستقبل من يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية "[50]؛ فللمضمر مع أسماء الأفعال التي ذكرها، وهي "مه وصه وآه وإيه"علامة، وهي علامة على الفاعلية، ودليل عليها، لكنها علامة صفرية عدمية لا تظهر. يشرح السيرافي ذلك، يقول: "يعني أن هذه الأسماء التي هي أسماء للفعل لا يظهر فيها ضمير الفاعل، والواحد والتثنية والجمع"[51]، فكأنها ضمائر في النية، أمّا في الكلام فلا وجود لها. والإضمار هنا لا يُستغنى عنه؛"لأنّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء"[52]. ويعني ذلك أن العلامة التي يشير إليها هنا توافق المورفيم الصفري الذي "هو أن تتغيّر دلالة الجذر أو معناه أو استعماله من غير حاجة إلى المورفيم"[53] . وهو الأمر الذي يفيد أن مفهوم المورفيم الصفري قائم في تراثنا اللغوي ابتداء من كتاب سيبويه.

ج. حديثه عن علامة الإضمار مع"نِعْمَ": "واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم"[54]؛ فللمضرين مع نعم علامة، لكنها غير ظاهرة، فهي عدمية صفرية؛ لذلك يسميها علم اللغة الحديث الصيغة الصفر، يقول فندريس: "فدرجة الصفر تلعب دورا لا يقل عن دور غيرها" [55].

وقد وقف سيبويه مع غياب العلامة الذي لا يدل على شيء، وقدم له تفسيرا، فقد تناول غياب علامة الوحدة، وهي التاء التي يقال لها تاء الوحدة، وفسر

غيابها؛ نظرا لكون غيابها ليست له دلالة؛ فليس مورفيما صفريا، وإنما هو حالة فرعية للعلامة، وقد فسر غيابها بوجود علامة التأنيث التي منعت ذكر علامة الوحدة، يقول: "وذلك قولك للجميع:حلفاء وحلفاء واحدة... وبهمى للجميع وبهمى واحدة... ولم يجاوزوا البناء الذي يقع للجميع؛ حيث أرادوا واحدا فيه علامة تأنيث؛ لأنه فيه علامة التأنيث، فاكتفوا بذلك، وبيّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجمع ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة تأنيث، نحو البسر والتمر"[56]. امتنع بهماءة وطرفاءة وحلفاءة للفرق بين الواحد والجمع في مثل نخل ونخلة، فالمورفيم العددي في هذا الموضع صفري، وله علتان، وهما علة الاكتفاء ففيه تأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة، والعلة الثانة عدم الجمع بين تأنيثين.[57]

4. العلامة والدلالة

يبني سيبويه الحكم بكون شيءٍ ما علامة على أساس أدائه لدلالة معينة، وإفادته لهذه الدلالة، وهو ما يظهر في نحو قوله: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعليْن لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم تردأن تثنّي يفعل هذا البناء، فتضم إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة، ولا يلزمها الحركة؛ لأنه يدركه الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم، وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد؛ إذ مُنع حرف الإعراب... ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: "أكلوني البراغيث"، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتْ"[58].

فالألف في الأفعال المضارعة تحمل دلالتين، الأولى دلالة وظيفية، وهي الفاعلية، والثانية عددية، فالفاعل مثنى، ودليل حملها الدلالتين معا تشبيهه إياها بالاسم مرة، كما في قلتُ، وبالحرف أخرى، كما في قالتْ، كما أنه صرّح بالدلالتين معا، فقال: اعلم أن التثنية... علامة للفاعِلين.

ويظهر ربطه العلامة بالدلالة من تعبيرين له في هذا النص، وهما: قوله "لم ترد أن تثني الفعل" يربط العلامة بالمُعَلَّم، أو بالمدلول؛ فإنه إذا لم يقم ا لمُعَلَّم، ولم تقم للعلامة دلالة، فإنها لا تكون علامة، وقوله: "والنون الخفيفة ساكنة، كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد، كما أن التنوين علامة المتمكن"؛ فالنون علامة دالة على التوكيد.

5. العلامة ومستعمل اللغة

استخدم لفظ "تركه" لا لفظ "حذفه"؛ لأن الحذف لا يقوم إلا بعد الوجود، وهو غير وارد في التنوين، كما أن الترك يجعل الأمر لمستعمل اللغة الذي يستعمل التنوين ويتركه. واستخدام لفظ "ترك" يعظم دور المستخدم في اللغة، أو يبرز الحجم الطبيعي لهذا الدور. يقول سيبويه مؤكدا دور مستعمل اللغة في استعماله للعلامة

عند حديثه عن نون التنوين: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه **علامة** لما يستثقلون" (59).

وأقوى ما يظهر فيه دور المستعمل تلك المواضع التي ينص فيها على مراد المتكلم، أو قصده، حين يقول: "يريد"، و"أراد"، و"أردت"... إلخ. ومن ذلك ــ مثلاــ قوله: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَيْن لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم **ترد** أن تثنّي يفعل" (60).

6. شرط القصدية في العلامة

يشترط سيبويه للعلامة وجود القصدية، أي أن يقصد استعمالها لإفادة الدلالة، وهو ما يظهر من نصه على الإرادة، قال سيبويه: "وإذا **أردت** جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا"[61]. يقصد بالعلامة في هذا الموضع الفعل؛ إذ يريد به "ألحقت للفعل نونا". ويقول: "وقد يكون هذا وصواحبه بمنزلة "هو"، يعرّف به، تقول: هذا عبدالله فاعرفه، إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك...وتقول:أنا عبدالله؛ مصغّراً نفسه لربه، ثم تفسّر حال العبيد فتقول: آكلا كما تأكل العبيد. وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا **تريد** أن تعرّفه بأنه زيد أو عمرو... وإنما ذكر الخليل رحمه هذا لتعرف ما يُحال منه وما يحسن، فإنّ النحويين مما يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا؛ لأنّه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن أنا وهو علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقا في حاجتك، كان حسنا "(62).

كما يظهر في حديثه عن تخلف العلامة بتخلف قصد استعمالها، يقول: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَيْن لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم **ترد** أن تثنّي يفعل"(63).

7. فقد العلامة لوظيفتها عند النقل

قال: "ولو سميت رجلا: مسلمينّ على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمينّ، صرفت وأبدلت مكان الواو ياء، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء،وصرت كأنك سميته بمثل يبرين، وإنما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجميع كما فعلت ذلك بضربتْ حين كانت علامة للتأنيث"(64).فالياء والنون اللتان كانتا علامة الإعراب أصبحتا بنية بعد نقل جمع المذكر السالم إلى العلمية، فالعلامة ــ هنا ــ فقدت وظيفتها بسبب النقل.

ثانيا ــ استعمالات العلامة عند سيبويه وفق المفهوم أو الدلالة:

يمكن تقسيم استعمالات العلامات عند سيبويه إلى صنفين رئيسيين، وذلك

على النحو الآتي:

1. **الاستعمال الأول للعلامة: استعمالها بالمعنى المطلق، أي بمعنى الدليل أو الإشارة**

يعد استعمال العلامة على معنى الدليل أو الإشارة إلى شيء قاسما مشتركا في استخدامات مصطلح العلامة عند أي لغوي، إلا أن المراد بهذا الاستعمال المطلق للعلامة عند سيبويه استعماله له للتعليم والإشارة إلى شيء بوصف ذلك فكرة أساسية، ودون أن يتعرض لأحد تطبيقات الإشارة.

ومن ذلك قوله: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[65]. قوله "فالتنوين علامة للأمكن" على معنى دليل وإشارة، وتعليم له، وكذلك قوله "تركه علامة". لقد حكم هنا بالعلامة على التنوين، وهو استخدام للعلامة استخداما عاما ينطبق على التنوين، وغيره. ويقول:"أمّا كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف"[66] فالزيادة التي نص عليها دليل وإشارة للمنصرف.

ويقول: "وجعلت النقطة علامة الإشمام"[67] فذهاب الإعراب من الكلمة علامة ودليل على الإشمام.

2. **الاستعمال الثاني للعلامة عند سيبويه هو استعماله العلامة للعنصر اللغوي الذي تشير إليه**

يعد استعمال سيبويه مصطلح العلامة يريد به العنصر اللغوي الذي يقع عليه هذا المصطلح، أي استعماله للمصطلح، وهو يريد مشارا إليه هو الاستعمال الأكثر شيوعا؛ ومن هنا استلزم الوقوف عليه بالتفصيل لنتحدث عن أصناف العنصر اللغوي التي يشير إليها مصطلح العلامة عند سيبويه، وهو ما سوف يتم تفصيلة في النقطة التالية.

ثالثا ــ استعمالاته للعلامة وفق أصناف العنصر اللغوي

لم تنحصر العلامة عند سيبويه فيما انحصرت فيه عند كثير من النحاة، الذين كثر استعمالهم لها ، فلم تقتصر على علامات الإعراب، وبعض العلامات الصرفية، كعلامات التأنيث، والتثنية والجمع، وإنما اتسع استعماله لهذا المصطلح على النحو الذي نجده في علم الرموز الذي يجعل من كل رمز أو دال لغوي علامة على ما يرمز إليه، أو يدل عليه.

وسوف نبين اتساع استعمال سيبويه لمصطلح العلامة من خلال استعراض ما أطلق عليه سيبويه مصطلح العلامة، أي مسميات العلامة عند سيبويه؛ حيث نبين استخدامه لهذا المصطلح مع اللفظ اللغوي، أي الكلمة بشكل عام، ومع أقسام فرعية من اللفظ اللغوي، ومع السمات النحوية التي تكون لهذه الألفاظ.

وسوف نستعرض استخداماته للعلامة وفق هذه الأصناف الرئيسية الأربعة:

1. استعماله العلامة للكلمة بشكل عام (استعمالها بمعنى اللفظ أو الكلمة)

يعد استعمال العلامة على هذا النحو أقرب استعمال للمفهوم اللغوي. وهو الاستعمال الذي يظهر في استخدامه مصطلح العلامة مع الإضمار، قال: "وأما الإضمار فنحو: هو... والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة، نحو: "قد فعل ذلك"، والألف التي في "فعلا"، والكاف والهاء في "رأيتك"، و"رأيته""[68]. يريد بقوله علامة ظاهرة، لفظ ظاهر. كما يقول: "فتقول: "اخترت فلانا من بين الرجال"، و"سميته بفلان"، كما تقول: "عرّفته بهذه العلامة"، و"أوضحته بها"[69]؛ فهي عنده مفهوم غير منحصر، فكل ما أوضح شيئا، وعرّفه كان علامة لذلك الشيء.

ويرد هذا الاستعمال عند الفارابي؛ إذ سوّى بينها وبين الكلام، يقول: "وأما الألفاظ فإنّها علامات مشتركة إذا سمعت خطر ببال الإنسان بالفعل الشيء الذي جعل اللفظ علامة له. وليس لها من الدلالة أكثر من ذلك. وهذا شبيه بسائر العلامات التي يجعلها الإنسان لتذكره ما يحتاج أن يذكره"[70] فالعلامة عنده أداة تذكّر، فالإنسان يضع لفظا ليكون علامة في الموقف التذكّري وهذا هو المفهوم اللغوي العام للعلامة، وهذا يجعلنا نفكّر في العلامة بطريقة أخرى، فهي إن دلت على معنى كانت علامة عليه، وإن دل عليه شيء آخر فهي ظاهرة شكلية تتمسك بها اللغة طردا لنظامها على سنن واحد، فوجود العلامة بالمعنى الأشمل لها مرتبط بوجود الإنسان.

2. استعمال العلامة لقسم من أقسام الكلمة

- **استعمالها للفعل**

قال سيبويه: "وإذا **أردت** جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا"[71]. يقصد بالعلامة في هذا الموضع الفعل؛ إذ يريد به "ألحقت للفعل نونا".

- **استعمالها لحروف المعاني (نون التوكيد)**

ورد استخدامه للعلامة وهو يعني بها الحرف في إشارته إلى نون التوكيد بالعلامة، وهي حرف من حروف المعاني، لا علامة صرفية كتاء التأنيث. قال سيبويه: "والنون الخفيفة ساكنة ــ كما أن التنوين ساكن ــ وهي علامة توكيد، كما أن التنوين علامة التمكن، فلمّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: "اضربا" إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة"[72].

ونون التوكيد، وهي حرف من حروف المعاني، لا علامة صرفية كتاء التأنيث، وإن سوى النحاة بينها وبين نون التنوين الذي يعد علامة صرفية للأسماء؛ إذ المساواة عندهم للاشتراك في بعض الأحكام، لا لكونهما من نوع واحد، قال ابن يعيش(ت 643هـ): "اعلم أنّ أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأن مجراهما واحد، لأنّ النون تمكّن الفعل كتنوين التمكين الاسم، ألا ترى أنّ حكمهما واحد في الوقف"،

- **استعمالها للعلم**

يشير بالعلامة إلى العلم، يقول: "المعرفة خمسة أشياء، الأسماء التي هي

أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين.... فأمّا العلامة اللازمة المختصة، فنحو: "زيدٍ"، و"عمروٍ"، و"عبدِالله"، وما أشبه ذلك" [73]. يقول الزمخشري (ت538هـ): "وكل واحد منها علم على معنى"، ويفسره ابن يعيش (ت 643هـ): "يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منهما علم على معنى من معاني الاسم" [74].

كما ذكرها مرادا بها العَلَم في قوله: "وجميع هذا إذا صار شيء منه علما أُعرب وغُيِّر وجُعل كـ "حضرموت"، كما غيرت " أولاء " و" ذا "، و" مَن "، والأصوات، و"لو" ونحوها حين كنّ علامات " [75]. وقال " فهذه الأسماء علامات، كـ "زيد" و"عمرو"، فإذا أضفت قلت: "عبدي" و"امرئي" و"مرئي "[76].

وذكرها مرادا بها علم الشهور في قوله: " ولا تحقر أسما شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تُحقر، إنّما يُحقر الاسم غير العلم..."[77]

- **استعمالها لاسم الإشارة**

يذكر العلامة يعني بها أسماء الإشارة، يقول: "هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذ صارت علامات خاصة. وذلك ذا، وذى، وتا، وألا، وألاء، وتقديرها ألاع، فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وفي غير تحقيرها"[78]، فهي علامات خاصة بنوع معيّن من أنواع الأسماء، وهو أسماء الإشارة.

- **استعمالها للضمير**

الإضمار من طرائق العربية التي وظفتها في تحقيق الاختصار والإيجاز، حيث يقوم الإضمار على تحويل الأسماء الظاهرة إلى علامات"ضمائر" تكون أشد اختصارا منها؛ فالضمائر عبارة عن وحدات صوتية صغيرة"كما تكون "إمّا حرفا واحدا، أو حرفين في غالبيتها– وأقل جهدا، وأحسن في الأداء؛ فالإضمار ظاهرة نحوية ذات محاور ثلاثة: دلالي، تركيبي، أسلوبي، إلا أنّ معناها الدلالي لايتحقق بها ذاتها، بل في ما تعود عليه، وفي الإضمار عملية تبادلية إحلالية، حيث يستبدل الاسم الظاهر بالمضمر ويحل محله، ويظهر حرص علماء العربية على الاختصار، وجعله مطلبا في قول ابن جني: "الضمير المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل فإنه أكثر وأيسر في الاستعمال منه، ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم يأت بالمنفصل"[79]؛ حيث جعل الاختصار على درجات متفاوتة، فالضمير أخصر من الاسم، والضمير المتصل أخصر من المنفصل، ولذا لم يؤت بالمنفصل مع إمكان الاتصال. ونالت هذه الظاهرة حظا وافرا في دراسات النحويين، وجاء في أبواب نحوية متفرقة فيستعمل في الضمائر، وفي الحذف أيضا، وتوسع البعض وأدخل في مفهوم الضمير أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.[80] وهي ثابتة الصورة ليس لها تصرفات اشتقاقية، كما أنها مبان تصريفية إلصاقية وغير إلصاقية، والإلصاقي منه ما يكون كالجزء من الكلمة كتاء الفاعل، فيحدث تغييرا فيما لصق به؛ فيسكن آخر الفعل؛ منعا لتوالي متحركات أربع فيما هو

كالكلمة الواحدة، واختُلف في الضمير من المعارف أم من النكرات؟ وما وجدت أشد قربا لحس اللغة، ولا أكثر إقناعا لمنطقها في هذا من قول سيبويه: "وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئا يعلمه"[81] فوّسع باب المعرفة، ليدخل فيها المعرفة بالعائد أو الإحالة.

وقد جاء الضمير عند النحاة بألفاظ متعددة: الضمير،المضمر، الإضمار، الكناية، المكني، المبهم.

أما حديث سيبويه عن الضمير الذي اعتبره علامة فقد جاء مستوعبا أنواع الضمائر جميعها، قال: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم **ترد** أن تثني يفعل"[82]. يريد بقوله "علامة للفاعلين" ضميرا للفاعلين، أي إنه استخدم لفظ العلامة بدلا من الضمير.

ويرد استخدام سيبويه لمصطلح العلامة مع الضمير على ثلاث صور ذوات دلالات مختلفة؛ إذ يستخدم العلامة:

ــ مع لفظ الضمير، أو له، وذلك إذا أضاف العلامة إلى لفظ الضمير، فقال "علامة الضمير"، أو أشار بالعلامة إليه، أي استخدم العلامة بدلا من لفظ "الضمير".

ــ مع مدلول الضمير، وذلك إذا استخدم تعبير "علامة المضمر".

ــ لعملية الإضمار، أي إحلال لفظ الضمير محل الاسم الظاهر، إذا استخدم تعبير "علامة الإضمار".

(أ) استعماله مصطلح العلامة مع لفظ الضمير أو له

من استعمال سيبويه مصطلح "العلامة" مع لفظ الضمير، أو له قوله ــ مثلا ــ: "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول؛ لأن "لا" عوض من ذهاب العلامة"[83]. إنما يريد بالعلامة الضمير، استخدم العلامة بدلا من لفظ الضمير.

ومن ذلك ــ أيضا ــ قوله: "اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيا موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر إيا. فأمّا علامة الثاني التي لا تقع إيا موقعها فقولك:أعطانيه، وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكم بنفسه... فإذا كان المفعولان اللذان تعدّى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإنّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها "إيا"، وذلك قولك "أعطيتكه"،"وقد أعطاكه"[84]. يريد بعلامة الغائب ضمير الغائب.

ويسوغ استخدام سيبويه لقب العلامة مع الضمير استخدامَ تمام حسان لقب العلامة مع الضمير، عده له مورفيما على أساس أن الكلمة المفردة يمكن أن تعد مورفيما مستقلا، قال: "فالتاء في "ضربتُ"علامة تدل على مورفيم الفاعل"[85].

(ب) استعماله مصطلح العلامة مع مدلول الضمير، وذلك إذا استخدم تعبير "علامة المضمر" أو له

يستخدم سيبويه مصطلح "المضمر"، لا الضمير لاستشعاره "قيام الضمير

مقام الاسم الظاهر؛ فمدلول المضمر هو الاسم المتقدم الذي يشير إليه.

وإشارة لفظ الضمير إلى الاسم الظاهر السابق عليه، وإحالته عليه هي المسألة التي يقرر العلماء بخصوص الضمير واسم الإشارة؛ يسوي الزمخشري بين الإشارة والضمير، يقول: في قوله تعالى ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف (26)]: "تكون الإشارة ضمير فصل كالمضمر".[86] ويقول أنيس: "ويستعاض بمثل هذه الألفاظ عن أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان،...أمّا الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماما"[87]. كما يقول برجشتراسر عن الضمائر: "وتشارك أسماء الإشارة في أنّه يكنى بها عن الأسماء،...فأكني بالضمير عن الاسم.والكناية قريبة من الإشارة ومشتقة منها"[88].

ويضيف سيبويه مصطلح العلامة إلى هذا اللفظ "المضمر"، عندما يقصد بكملة "مضمر" مدلول الضمير لا لفظه، قال: "واعلم أنّ حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل؛ لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله، أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النون والتنوين في الاسم؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسم ينفصل ويُبتدأ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة"[89].

استخدم المضمر ليشير به إلى أن اللفظ نفسه علامة على الاسم المتقدم الظاهر في المرة الأولى، والمضمر في المرة الثانية.

وأكثر ما استخدم سيبويه العلامة مع الضمير، استخدامه لها مع لفظ "المضمر" الذي يشير إلى الاسم الذي استغني عنه بلفظ الضمير، بخلاف لفظ "الضمير" الذي شرح بأنه لفظ "أُضْمِرَ" بمعنى صَغُرَ لفظه من "الضمور والنحافة" دون التفات إلى كونه إضمارا لاسم حقه أن يظهر، فترك إظهاره اعتمادا على ما جاء بدلا عنه، وهو الضمير.

وتظهر هذه الكثرة من النماذج التالية:

ــ قال: "هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلهن، هذا باب علامة المضمرين المرفوعين: "اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته "أنا"... وأمّا المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدا: "أنت"، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما "أنتما"، وإن خاطبت جميعا فعلامتهم "أنتم"... وأما المضمر المحدّث عنه فعلامته "هو"، وإن كان مؤنثا فعلامته "هي"، وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما "هما". وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم "هم"، وإن كان الجميع جميع المؤنّث فعلامته "هن". ولا يقع "هو" في موضع المضمر الذي في فعل، لو قلت: "فعل هو" لم يجز إلا أن يكون صفة... لأنّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة... فأنا، وأنت، ونحن، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم وهن لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة

له؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك"[90].

ــ قال:"واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر؛ وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل من يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية"[91].

ــ قال: "وكقولهم: النجاءك؛ فهذه الكاف لم تجئ علما للمأمورين والمنهيين المضمرين، ولو كانت علما للمضمرين لكانت خطأ؛ لأنّ المضمرين هاهنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك افعلوا"[92].

ــ قال: "كأنك قلت:افعلوا أنتم وعبدالله، لأنّ المضمر في **النية** مرفوع؛ فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل، فإن قلت: "رويدكم وعبدالله"، فهو ــ أيضا ــ رفع، وفيه قبح"[93].

ــ قال:"واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره، كما قالوا مررت بكلٍ. وقال الله ــ عز وجل﴿وكل آتوه داخرين﴾[النمل (87)]، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف"[94]. يريد بعلامة المضمرين لفظ المضمرين، فهو يشير إلى الضمير المبهم في نعم وبئس، فإنّ لفظه لا يظهر بإجماع أهل البصرة والكوفة[95].

(ج) استعماله مصطلح العلامة مع عملية الإضمار أو لها، أي لعملية إحلال الضمير محل الاسم الظاهر

يستخدم سيبويه مصطلح "العلامة" للإشارة إلى عملية الإضمار، لا إلى لفظ الضمير؛ حيث أطلقه على إحلال الضمير محل الظاهر"[96]، أي الإجراء نفسه، أو العملية ذاتها. وإطلاق "علامة" على الإضمار من المجاز النحوي، أمّا الحقيقة النحوية فالضمير مجموعة من العلامات: علامة شخص، علامة جنس، علامة عدد، علامة وظيفة. كما يكون علامة حاضرة، وعلامة غائبة "صفرية".

واستخدم مصطلح العلامة مع عملية الإضمار نفسها، لا مع لفظ الضمير، وذلك على ما تبينه النماذج التالية:

ــ قال: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه" [97]. أضاف العلامة إلى لفظ الإضمار الذي يفيد عملية إحلال لفظ الضمير محل الاسم الظاهر المتقدم.

ــ قال: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: "أكلوني البراغيث"... ولا تُحذف؛ لأنها علامة إضمار وجمع فيمن قال: "أكلوني البراغيث"[98]. أضاف العلامة إلى الإضمار لإفادة أن العلامة قد وردت إشارة إلى أن الاسم الظاهر الذي سبق ذكره قد وردت علامة تشير إلى إضماره في موضع تال لموضع ذكره.

ــ قال: "وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث؛ لأنها ليست علامة إضمار، كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم"[99] .

ويرى علم اللغة الحديث أن القاعدة المنطقية تعبر بعلامة واحدة عن وظيفة واحدة: "والتخصيص قاعدة منطقية تقتضي بأن يعبّر بعلامة واحدة عن كل وظيفة

نحوية، وأن تعبّر كل علامة عن وظيفة نحوية واحدة... وهو نوع من التطبيق المثالي للنحو على المنطق"[100] فجاء الضمير في العربية مخالفا لهذا المنطق، فالعلامة الضميرية تكثر فيها المعاني والدلالات وتزدحم.

ــ قال: "وليس هذا كقولك: "مررت بالجارية التي وطئها زيد"، **تريد** هو أو أنت... لأن الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار"[101]. يعني بعلامة الإضمار الضمير المستتر، الذي يكون فاعلا، فهذا النوع من الضمائر يختص بمضامّة الأفعال فقط، بحيث يكون معمولا لها على جهة الفاعلية. كما أنّه لا يحذف تمسكا بعدم جواز خلو الفعل عن فاعل.

ــ قال: "وتقول: "عجبت من ضربي إياك". فإن قلت: لمَ وقد تقع الكاف هاهنا وأخواته، تقول عجبت من ضربيك... ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع "إيّا" مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يُقال: "عجبت من ضربكني" إن بدأت به قبل التكلّم، ولا من "ضربهيك" إن بدأت بالبعيد قبل القريب"[102] يتحدّث عن استحكام علامات الإضمار في الفعل، وعن ترتيب الضمائر، وعن المواضع التي يتعيّن فيها المتصل[103].

ــ قال:"وذلك إنّ ولعل وليت وأخواتها، ورويد و...وما أشبه ذلك. فعلامات الإضمار هاهنا حالهن كحالهن في الفعل، لا تقوى أن تقول: "عليك إياه ولا رويد إياه"؛ لأنك قد تقدر على الهاء، تقول: "عليكه، ورويده"... ولو قلت: "عليك إياه" كان هنا جائزا، في "عليك" وأخواتها؛ لأنه ليس بفعل وإن شبّه به. ولم تقو العلامات هاهنا كما قويت في الفعل، فهي مضارعة في ذلك الأسماء"[104] يتحدّث عن قوة اتصال علامات الإضمار بالفعل وغيره[105]، فما كان فعلا خالصا لا يؤتى معه بالضمير منفصلا إذا تأتّى المتصل، أمّا ما ليس بفعل ولم يكن مشبها للفعل جاز فيه الاتصال والانفصال؛ لانحطاطه عن درجة الأفعال.

ــ قال: "هذا باب علامة إضمار المجرور "اعلم أنّ أنت وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور... ولا يجوز "إيا" أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أنّ "إيا" علامة للمنصوب... ولكنّ إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن "إيا"، إلا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك: بي، ولي، وعندي "[106]

ــ قال:"هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب، ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المحدّث عنه الغائب، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: "أضربك... وكذلك الغائب، ولا يجوز لك أن تقول: ضربه إذا كان فاعلا، وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظلم نفسه، وأهلك نفسه... وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليها أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير منصوب. ومما يثبت علامة المضمرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس هاهنا"[107].

ــ قال: "هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم، "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم "ني" وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء...

وسألته ــ رحمه الله ــ عن قولهم عني، وقدني...فقلت ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب، فقال إنّه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان محرّكا مكسورا، ولم يريدوا أن يحرّكوا الطاء التي في "قط" ولا النون التي في "من"، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرّك إذ لم يريدوا أن يحرّكوا الطاء ولا النونات،... وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم؛ فجاءوا بالنون؛ لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون، فيخرجوا من علامات الإضمار... لما اضطر شبهه بحسبي وهني... فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء"[108].

ــ قال: "وذلك لولاك ولولاي، إذ أضمرت الاسم فيه جُر، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت... والدليل على أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. قال الشاعر: وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي "[109]. يشير إلى محل الضمير المتصل بلولا، وهو من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون والأخفش يذهبون إلى أنه في موضع رفع، والبصريون على أنّه في موضع جر، ومنع المبرّد مجيء الضمير المتصل معها.[110]

3. استعمالها للجزء من الكلمة

ورد مصطلح العلامة عند سيبويه مع حركات الكلمة وزياداتها الصرفية التي تعرف في الدرس اللغوي بالعلامات الصرفية، والتي تعد الأصل في استخدام العلامات. وفيما يلي بيان ذلك:

جاءت العلامة عنده بمعنى السِّمة، والآية، يقول: "وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى، كما تركت علامة الندبة" [111].

(أ) حركات الكلمة سواء أكانت للبناء أم للإعراب أم للبيان

ترد الحركة في الكلمة على صور مختلفة استعمل سيبويه معها جميعها مصطلح العلامة؛ إذ ترد الحركة في الكلمة للبناء، وللإعراب، وللبيان، وذلك على ما يلي:

- **حركة البناء**

من طرائق العرب في كلامها استثمار جميع الوحدات اللغوية طويلة وقصيرة، بحيث تكون كل وحدة عبارة عن علامة ذات دلالة. وقد استخدم معها سيبويه لقب العلامة، يقول: "وجعلوا آخره كسراً، كـ "جير" و"غاق"؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علامات إنّما جاءت متحرّكة بغير جر، ولا نصب، ولا رفع"[112].

ومن ذلك ــ أيضا ــ قوله في قول العرب "أرأيتك فلانا ما حاله": "فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع"[113] فالتاء علامة المضمر، وعلامة الرفع، أمّا المخاطب فعلامته الفتحة،إذ لو كانت التاء علامة مطلقة للمخاطب لاستوت المفتوحة مع المكسورة، وليستا سواء، فالمخاطب علامته فتحة، والمخاطبة علامتها كسرة. ويعني ذلك أنه يجعل الفتحة التي تكون مع تاء المخاطب علامة على

تذكيره، والكسرة علامة على تأنيثه.

كما يقول: "والتاء التي هي علامة الإضمار كذلك، تقول ذهبتِ للمؤنث، وذهبتَ للمذكر"[114].

ويفعل الأمر نفسه مع كاف الخطاب، يقول في باب الكاف التي هي علامة المضمر: "اعلم أنها في التأنيث مكسورة، وفي المذكّر مفتوحة، وذلك قولك: "رأيتكِ" للمرأة، و"رأيتكَ" للرجل.

ويعني ذلك أنه ينص على أن الكاف والتاء علامة إضمار فقط، أمّا النوع"تذكيرا وتأنيثا" فعلامته الكسرة والفتحة.

(ب) زيادات الكلمة

وتتمثل هذه الزيادات الصرفية التي نص سيبويه صراحة على كونها علامة في كل مما يأتي:

- **حرف الإعراب**

وذلك كما في حديثه عن نون الإعراب، يقول سيبويه: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَيْن لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم **ترد** أن تثنّي يفعل"[115]. ينفي عد ضمير الاثنين، وهو الألف علامة؛ لغياب دلالة العلامة؛ فقوله: "لأنك لم ترد أن تثني الفعل" يربط العلامة بالمعلم، أو بالمدلول؛ فإنه إذا لم يقم المُعَلَّم، ولم تقم للعلامة دلالة، فإنها لا تكون علامة؛ فالألف ضمير الفاعلين، والنون علم الرفع "فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد؛ إذ منع حرف الإعراب"[116]. فالنون التي أشار إليها بوصفها علامة للرفع هي علامة إعراب فرعية، فاستخدم العلامة بما شاع لدى النحويين من إطلاقها على العلامات الإعرابية والبنائية، والتي تكون علما للرفع والنصب والجر والجزم[117].

- **نون التنوين**

وهي ترد علامة للخفة، وتغيب علامة على الاستثقال، أي إن ذكرها وعدم ذكرها ذوا دلالة. يقول سيبويه: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه **علامة** لما يستثقلون"[118].

ويقول: "كما أنّ التنوين علامة المتمكن"[119] يتكلم عن التنوين، لا من حيث هو علامة لاحقة فقط، بل يقابل بين وجوده كعلامة إيجابية، وحذفه كعلامة سلبية، وللوجود معنى فهو دليل على أن ما لحقه خفيف متمكن، وما خلا منه ثقيل غير متمكن، فهو عنده من أدوات الإلحاق الصرفية ذات الدلالة منطوقا ومحذوفا. وقال:"أمّا كل اسم منوّن فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرّقوا بين التنوين والنون"[120] يبين العلة في إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، والعلة فيه"لأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن، أو الملحقة في نحو رعشن وضيفن"[121]، فسمّى النون المزيدة للإلحاق

زيادة لم تجئ علامة للمنصرف، أي علامة المتمكّن الأمكن.

- **علامة العدد**

قال سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول:" ضربوني قومك"...فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث

علامة الجمع والتثنية: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك،... أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث،وهي قليلة"[122].يريد أن الواو قد جاءت علامة على العدد، لا فاعلا للفعل. يقول السيرافي: "واعلم أنّ بعض العرب يجعل في الفعل المقدّم علامة التثنية والجمع، كما جعل فيه علامة التأنيث"[123] الواو في "ضربوني"، والألف في"ضرباني" ليستا علامات إضمار، وإنّما علامات عددية. قال السيرافي: "الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميرا وعلامة للجمع في أواخره"[124].

وقال سيبويه: "ألا تراهم قالوا مذروان، إذ كانوا لا يفردون الواحد، فهو في فِعلى أجدر أن يكون؛ لأن هذا يجيء كأنه لحق شيئا قد تُكلم به بغير علامة تثنية"[125]. يقصد أنّ الألف في مذروان ألف التثنية، وإن لم ينطق بواحدها[126]؛ فالألف علامة صرفية لاحقة تفيد العدد، وهي علامة الرفع في آن واحد. وهي في ذلك كواو ضربوني وألف ضرباني في لغة أكلوني البراغيث في الدلالة على العدد، وهي فيهما ليست علامة إعراب كما هي في ألف مذروان.

وقال: "وصرت كأنّك سمّيته بمثل "يبرين"، وإنّما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع، كما فعلت ذلك بـــ "ضربَتْ" حين كانت علامة للتأنيث، فقلت "هذا ضربةٌ قد جاء "وتجعل التاء هاء؛ لأنّها قد دخلت في الأسماء حين قلت: "هذه ضربَهْ"؛ فوقفت إذا كانت بعد حرف متحرّك قلبت التاء هاء حين كانت علامة للتأنيث" [127].يتحدّث عن رجل يُسمّى "ضربوا"، أو "ضربا"، أو "ضربْنَ" على اعتبار الألف والواو والنون علامات إضمار، أم علامات عدد، فاللواصق فيها تحتمل الأمرين ولكلٍ وجهه.

- **علامة التأنيث**

يقول برجشتراسر عن النوع: "والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة"[128]، وما يعنينا مجيء العلامة عنده للدلالة على زيادة التأنيث. وقد جاء التأنيث عند سيبويه متفرقا في أبواب متعددة، منها ما قُرن بلفظ علامة، ومنها ما لم يقرن، وقد شمل ما ذكر معه كلمة علامة هاء التأنيث وتائه وألفي التأنيث المقصورة والممدودة، وكذلك المؤنث بلا علامة، وكان حديثه عن التأنيث إمّا للدلالة عن التأنيث فحسب، وإمّا للمقابلة بينه وبين غيره من اللواصق الصرفية التي تحمل الدلالات المتنوعة، فقابل بين علامة التأنيث وعلامة العدد، كواو الجمع، والضمائر، كما قابل بين تاء التأنيث لجمع الإناث جمعا سالما، وتاء التأنيث للواحد، وقابل بين الألف والنون في "عطشان" ونحوه والألف والهمزة في "حمراء"، كما قابل بين ألف التأنيث المقصورة وهاء التأنيث في الدلالة وفي صورة

الجمع فيجمعان مصححا بالألف والتاء.

وقدسجل سيبويه مصطلح العلامة مع التأنيث بالتاء، وبالألف المقصورة أو الممدودة، وذلك على ما يلي:

○ **تاء التأنيث**

ذكر سيبويه مصطلح العلامة مع "تاء" التأنيث، يقول: "إلا أنّهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير"[129] فهي لاحقة صوتية غالبا، وتكون سابقة مع الفعل المضارع،

تتضح صور العلامة عند سيبويه من خلال المقابلات بين علامات التأنيث واللواصق الأخرى ذات الدلالات المختلفة، يقول: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[130]. قال السيرافي: "فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة، كما جعلوا للمؤنث"[131] فالواو والألف علامات دالة على العدد، وكذلك التاء علامة للنوع وهو المؤنث، فالمؤنث الحقيقي إذا تقدّم فعله، وكان ماضيا لحقته التاء الساكنة علامة للتأنيث، وإن كان مستقبلا كانت التاء في أوله.[132] وليست العلامة لتأنيث الفعل وإنما إشارة لتأنيث الفاعل، فأثر العلامة لا يكون فيما اتصلت به بل في المسند إليه، وقد صرّح سيبويه بأنّ الأفعال على التذكير.[133]

ويقابل بين علامة التأنيث وغيرها من العلامات، يقول عن مقابلتها لعلامة الحكاية:"وإن قلت: "أزيدا يافتى"، تركت العلامة كما تركت علامة التأنيث والجمع وحرف اللين في قولك: منا ومني ومنو، حين قلت يا فتى"[134]. كما يقول عن مقابلتها لعلامات العدد: " وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث"[135] يشير إلى لزوم علامة التأنيث دون علامة التثنية والجمع،وإن كان لكل منهما علامة،ويسوي بين التاء والهاء في الوظيفة، وهي التأنيث.

كما يفرق بينها وبين الضمير، يقول: "وإذا قلت: "ذهبت جاريتاك"، أو "جاءت نساؤك"، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنّما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم"[136] .

ومن نصوص سيبويه التي يستخدم فيها مصطلح العلامة مع التأنيث قوله: " فإن كان الممدود لا ينصرف، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث" [137].وقوله: "فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث"[138]، وقوله:"لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند النّاس وعلامات" [139].

قال سيبويه: "وأما أبو عمرو فكان يقول:"حُبيّرة"، ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتأنيث إذ لم تصل إلى أن تثبت"[140] وقال: "وسألته عن الذين قالوا في حبارى حبيرة: فقال لما كانت فيه علامة التأنيث ثابتة" [141] هذا في تصغير حُبارى، قال السيرافي:"لأن الألف كانت علامة، وإنما جاز حذفها لأنها

بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف"[142] فيقابل بين التاء المربوطة في المصغّر"حُبيّرة"والألف المقصورة في"حُبارى"في كون كل واحدة منهما علامة للتأنيث.[143] وقال سيبويه: "اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكّر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث... وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة تأنيث"[144] وقال:"وتقول في المؤنث كما تقول في المذكر إلا أنك تدخل فاعلة علامة للتأنيث "[145] في العدد المصاغ على"فاعل"فإنه تدخله هاء التأنيث مع المؤنث.[146]

وقال: "وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنّهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على "أفعُل"... كأنّهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكّر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثا بمنزلة الهاء التي في قصعة ورحبة، وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعة لأن زيادته ليست كالهاء، فكسّروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة، حيث شبّه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء، لأنها من نفس الحرف وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كحضرموت"[147] يشير إلى جمع المؤنث بلا علامة، فعلامة التأنيث فيه صفرية،قال السيرافي:" شبهوه بنزعهم الهاء من عدد المؤنث وإثباتهم إياها في المذكّر"[148]. وقال: "وأما فاعلتُ، فإنك إن أردت الواحدة قلت: قاتلته مقاتلة...لأنك لو أردت الفعلة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر لأنك تريد فعلة واحدة فلا بد من علامة التأنيث"[149] يشير إلى أنّ المصدر من المفاعلة لا من الفعال؛فجاء بالهاء، وكانت مغنية عن هاء[150] .

وقال" وليس شيء من هذا وإن عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون،كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكّر الأصل"[151] يشير إلى أنّ صبور وبابه لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء؛ وعُدل عنها إلى التكسير، لأنها في المؤنث بغير هاء،كرهوا أن يأتوا في الجمع بما لم يأتوا به في الواحد.[152] ويقول:"ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء وإذا وقفت ألحقت الهاء أرادوا أن يفرّقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف"[153] يشير إلى أنهم فرّقوا بين تاء التأنيث والتاء الأصلية، فما كانت علامة للتأنيث تكون هاء عند الوقف، وتاء إذا وصلوا.[154]

قال سيبويه: "واطّرحوا هبيرين كراهية أن يصير بمنزلة ما لا علامة فيه"[155]، يشير إلى أنّهم لم يجمعوا هبيرة جمع مذكّر سالم، واطّرحوها من كلامهم، لأنّ الهاء ي المفرد ذات دلالة وظيفية، تفرّق بين المذكر والمؤنث، فلو جمعوها هذا الجمع لكانت بمنزلة ما خلا من العلامة، لأن المذكر أصل والمؤنث فرع، فاحتاج الفرع للعلامة أما الأصل فلا.

- **ألف التأنيث الممدودة والمقصورة:**

قال "فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاء علامة للتأنيث فانك إذا ثنيته ابدلت واوا كما تفعل ذلك في قولك:خنفساوي،وكذلك إذا جمعته بالتاء"[156] يشير إلى الزيادة التي تكون للتأنيث،في مثل حمراء، وصحراء، وهي من علامات

التأنيث في العربية،و تقلب واوا في التثنية والجمع، أمّا الألف فتترك / مما يدل على أنّ الهمزة هي علامة التأنيث" [157]. ويقول فيما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف، نحو عطشان وأشباهه:"وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرّك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تُلحقه علامة التأنيث "[158] فنون عطشان وما شابهها كهمزة حمراء، حيث اشتركا ف وقوعهما بعد ألف، قال السيرافي: "والألف والنون في "سكران"، كالألف والهمزة من حمراء،...فصار الألف والنون فيه كأنه للتأنيث. فهذه علة سيبويه، وهي التي يُعتمد عليها"[159] فالألف والنون عنده تقابل الألف والهمزة، وذكرها ابن جني: "ويدل على أن الألف والنون في باب سكران ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو صفراء وحمراء أنّ مؤنث سكران على غير بنائه. وإنما هو سكرى كما أنّ مذكر حمراء على غير بنائه، إنما هو أحمر.فهذا هنا كذاك ثمة"[160] وقال في باب هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث:"وذلك قولك للجميع:حلفاء وحلفاء واحدة،...وبهمى للجميع وبهمى واحدة، لما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بنائه فيه علامة، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة تأنيث ويقع مذكرا، نحو التمر والبر والشعير وأشباه ذلك. ولم يجاوزوا البناء الذي يقع للجميع حيث أرادوا واحدا فيه علامة تأنيث؛ لأنه فيه علامة التأنيث، فاكتفوا بذلك وبيّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجمع ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة تأنيث، نحو البسر والتمر"[161] يتكلّم عما كان من الأجناس وفيه ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، فإذا أردنا الواحدة منها لم نقل طرفاءة، ولا حلفاءة، لأن ألف التأنيث مانعة من إدخال الهاء عليها، لعلتين الأولى لئلا يجتمع تأنيثان، والثانية اكتفاء بما فيه من التأنيث، وبينوا الواحد بالوصف، قالوا: طرفاء واحدة.[162] وقال: "وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان"فُعْلى أفْعَل"فإنك تكسّره على"فُعَل"... وإنّما صيروا الفُعْلى هاهنا بمنزلة الفُعْلة لأنها على بنائها، ولأن فيها علامة التأنيث"[163] يريد أنّ ألف التأنيث في الفعلى بمنزلة هاء التأنيث.[164] وقال: "وقد قالوا:صحار وعذار، وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث وليفرقوا بين هذا وبين علباء ونحوه، وألزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث إذ كانوا يحذفونه من غيره، وذلك مهرية ومهار،...جعلوا صحراء بمنزلة ما فيه ألف، إذ كان أواخرهما علامة تأنيث"[165] وقال"وأمّا فُعلاء فهي بمنزلة فُعَلة من الصفات،...وذلك قولك:نُساء ونُفساوات... كما قالوا رُبعة ورُبعات ورباع، شبهوها بها لأن البناء واحد، ولأن آخره علامة التأنيث كما أن آخر هذا علامة التأنيث، وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير غير فعلاء أفعل، وفعلى فعلان"[166] يشير إلى أنّ ألف التأنيث وهائه سواء في جمعهما بالألف والتاء.[167] وقال:"ولا يكون على فُعَلاء في الكلام إلا وآخره علامة التأنيث."[168] وهو من أوزان ألف التأنيث الممدودة.[169]

- **علامة التذكّر**

قال سيبويه:" ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالا: فيمد قال؛ ويقولوا، فيمد يقول، ومن العامي فيمد العام؛ سمعناهم يتكلمون به في الكلام، ويجعلونه علامة ما يتذكر به، ولم يقطع كلامه. فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا. سمعناهم يقولون: إنه قدي في قد، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه "[170] فالواو والألف والياء علامات للتذكر، وهي شديدة الشبه بعلامة الإشباع، فهي حرف من جنس الحركة كما كانت تلك حرف من جنس الحركة،إلا أنها لاحقة صوتية تزاد بعد الكلمة وبعد الحرف؛ في حال نسيان المتكلم المراد فيقف متذكرا ولا يقطع الكلام.

- **علامة الحكاية**

وقال: "وإن قلت: أزيدا يا فتى، تركت العلامة، كما تركت علامة التأنيث والجمع وحرف اللين في قولك: منا ومني ومنو، حين قلت: يا فتى، وجعلت يا فتى ما هو في من حين قلت: مَن يا فتى، ولم تقل منين، ولا منه، ولا مني، أذهبت هذا في الوصل، وجعلت يا فتى بمنزلة ما هو من مسألتك يمنع هذا كله، وهو قولك من ومنه إذا قال رجل رأيت رجلا وامرأة، فمنه قد منعت مَن مِن حروف اللين، فكذلك هو ها هنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المسؤول العلامة من الأول؛ لأنه ليس من حديث المسؤول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زيدا كما منع من ما ؟؟؟ ذكرت لك، وهو كلام العرب "[171]يريد علامة الإنكار.

- **علامة الإنكار**

قال سيبويه:" وقد يقول لك الرجل أتعرف زيدا فتقول أزيدنيه إما منكرا لرأيه أن يكون على ذلك وإما على خلاف المعرفة وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له أتخرج إن أخصبت البادية فقال أنا إنيه منكرا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج"[172] والإنكار:" ينقسم الإنكار إلى الشيء وإلى خلافه، فمثال إنكارك الشيء أن يقول قائل: ضُربَ الأميرُ، فتقول: الأميراه؟!، مُنكرًا لضرب الأمير، فأما ما ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر، فكقول الأعرابي: أأنا إيَّه؟! وقد سئل: أتخرج إن أخصبت البادية؟ منكرًا لسؤال السائل عن خروجه إذا أخصبت البادية، يريد أنّ ذلك مما لا يجب أن يَشُكَّ فيه السائل"[173].يشير إلى ترك علامة الإنكار في الوصل" قال أبو العباس: للوصل في هذا علة لا تكون في الوقف، لأن الوقف خفيّ والوصل يجيء فيه ما يقوم مقام العلامة من اتصاله بكلام آخر."[174]

- **علامة الإشباع**

قال سيبويه: "فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واوٌ وياءٌ وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ"[175] يبيّن سيبويه صورتي الحرف المتحرّك عند النطق به، وهما الإشباع والاختلاس، والإشباع مطل الحركات فتنشأ عنها الحروف، فالألف إشباع الفتحة، والواو إشباع الضمة،

والياء إشباع الكسرة،[176] أمّا الاختلاس فكما قال الفارسي: "وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك"[177] فسمّى الواو والياء الناشئتان عن التمطيط علامة، فهما لاحقتان صوتيتان دالتان على إشباع الحركة.

- **علامة الإشمام**

قال سيبويه: "وجعلت النقطة علامة الإشمام ولم يجيء هذا في النصب، لأن الذين يقولون: كبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ. "[178] والإشمام: أن يشير بشفتيه إلى الضم دون الكسر والفتح، وهو يدرك بالبصر دون السمع لأنه إشَارَةٌ بالشَّفَتَين إلى الحَرَكَةِ بَعْدَ الإسكان مِنْ غير تَصْوِيت.[179]،وهو خاص بالمضموم.يقول ابن يعيش:"ولا يكون الإشمام في الجر والنصب عندنا لأن الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهراللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاجّ الحنك عن ظهر اللسان، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، وكذلك الفتح؛ لأنه من الألف، والألف من الحلق فما للإشمام إليها سبيل"[180] فهو يجعل علامة للإشمام وهي النقطة لأنها للرائي، فلا يُدرك القارئ وجودها إلا بعلامة. فالعلامة عبارة عن رمز كتابي.

- **علامة الروم**

فى قوله: علام الروم خط بين يدي الحرف وهو يتحكم من طرائق العرب فى الوقف.

- **علامة الندبة**

قال سيبويه:"ولا ترخّم المندوب لأنّ علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم"[181]لأنّ الترخيم حذف، والندبة تطويل ومد في الصوت فيتنافيان.

- **هاء السكت**

يقول سيبويه:"وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة الندبة"[182] في حديثه عن علامة الإنكار، حيث تلحق الهاء في الوقف لبيان العلامة.[183] وللندبة علامة وهي ألف تُوصل جوازا بمنتهى المندوب، ويجوز عند الوقف عليها زيادة هاء السكت بعد المد.[184]

العلامة لحالة اللفظ

يقول سيبويه: " وقد قال قوم مفْعَلة فجاءوا بها على الأصل كما قالوا: أجودتُ، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك في قول بعضهم: " إنّ الفكاهة لمقودة إلى الأذى". وهذا ليس بمطّرد، كما أنّ أجودتُ ليس بمطّرد. وقد جاء في الإسم مشتقا للعلامة لا لمعنى سوى ذا على الأصل، وذلك نحو: مكوزة ومَزْيَد"[185]إنما يريد بالعلامة هنا (اللفظ) تصحيحا وإعلالا.

خاتمة

انتهى هذا البحث إلى عدد من الأمور التي وقف عليها من خلال تحليل حديث سيبويه عن العلامة، وأبرزها ما يلي:

1. أن مفهوم العلامة عند سيبويه أقرب إلى مفهوم الرمز اللغوي (linguistic sign) بعامة منه إلى مفهوم العلامة (linguistic mark)، مثل: علامات الدلالات الوظيفية، كالإعراب والعدد والنوع... إلخ.
2. أن مفهوم العلامة عند سيبويه لم ينحصر استعمالها عنده فيما انحصر فيه عند كثير من النحاة، الذين كثر استعمالهم لمصطلح العلامة؛ فلم تقتصر على علامات الإعراب، وبعض العلامات الصرفية، كعلامات التأنيث، والتثنية والجمع.
3. أن مفهوم العلامة يتسع عنده على النحو الذي نجده تحديدا في علم الرموز الذي يجعل من كل رمز أو دال لغوي علامة على ما يرمز إليه، أو يدل عليه؛ فقد شمل اللفظ اللغوي بشكل عام؛ فقد وردت الألفاظ اللغوية علامات عند سيبويه.
4. التفاته إلى الطبيعة الرمزية للغة.
5. التفاته إلى طبيعة الاختصار في العلامة.
6. التفاته إلى شرط القصد في العلامة.
7. أن حديثه عن العلامة يمثل إشارة منه إلى علاقة العلامة الشكلية بمدلولها أو وظيفتها في اللغة؛ فإن النّصّ على كون شيء ما علامة يعد إشارة إلى وظيفته في التركيب، ودلالته التي يؤديها.
8. التفاته إلى نوعي العلامة الوجودي والسلبي الذي يتمثل في المورفيم الصفري.
9. تفريقه بين الغياب الذي يمثل مورفيما صفريا بتعبير الدرس اللغوي الحديث، وبين الغياب الذي اقتضاه سبب لغوي ما، كوقوفه على غياب علامة الوحدة منعا لاجتماعها مع علامة التأنيث في الكلمة الواحدة.
10. تفريق سيبويه فى الاستخدام بين مصطلح "العلامة" مع لفظ الضمير، ودلالته، وعملية الإضمار.

الحواشي

1 ابن منظور ، لسان العرب، الطبعة السادسة، بيروت، دار صادر، 1417ه مادة(ع ل م) 419/12.
2 الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 676.
3 ابن سيده،المخصص، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي،1417هـ. 258/1.
4 ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ=1979م مادة (ع ل م). 109/4.
5 الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ=1998م. مادة (ع ل م).
6 الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 5، 1416هـ=1995م،31،282.
7 الجمل 222.
8 سيبويه، الكتاب،تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة،1402هـ=1982م. 1 / 72.
9 أبو العبّاس المبَرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت 1 / 5.
10 أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبدالرؤوف، 1424هـ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 6 / 117.
11 هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي، أبو نصر الأديب، سمع من أبي علي القالي، كان رجلا عاقلا، مقتصدا، صحيح الأدب، صنّف تفسير عيون كتاب سيبويه، مات بقرطبة سنة واحد وأربعمئة من الهجرة، ينظر: السيوطي،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.2 / 321.
12 أبو نصر هارون بن موسى، شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبداللطيف عبدربه، 1404هـ، الطبعة الأولى، 13.
13 أبو محمد عبدالله الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين،ط الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،1402هـ=1982م، 1 / 81.
14الكتاب 1 / 81.
15 ابن الخشّاب، المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر،دمشق،1392هـ=1972م، 5.
16 أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، 88.
17 رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إيميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1419،1هـ =1998م، 1 / 77.
18 الكتاب 1 / 75.
19 الكتاب419/2، 420.
20 شرح كتاب سيبويه 6 / 117.
21 شرح الكافية 1 / 69.
22 الجمل في النحو254.
23لسان العرب (أ م ر)
24 أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1420،1هـ=2009م، 95.

25 ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول،تحقيق شريف عبدالكريم النجار، دار عماد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1431،1هـ=2010م، 35/1.
26 محب الدين محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر، وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام، 3 / 1385، 1449. أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، 1428هـ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، 1 / 46، 62.
27 أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1408هـ 52.
28 أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك،ط 5، دار النفائس، 1406هـ=1986م، 132.
29 المخصص 1 / 258.
30 أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الثّانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 330.
31 محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط 1، بيروت،1405هـ=1985م، 159.
32 أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، المركز الثقافي العربي، ترجمة سعيد بنكراد، الطبعة 2،الدار البيضاء، المغرب، 47.
33 السابق 191.
34 منذر عياشي،اللسانيات والحضارة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2013م،93.
35 محمد محمد يونس علي،الميسّر في فقه اللغة المطوّر،دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى 2009م49.
36 هيفاء جدّة السعفي،الفاعلية في اللسانيات،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط الأولى، 2014م،17.
37 ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت 1 / 72.
38 محمد عبدالعزيز عبدالدايم الرفاعي: السمات النحوية للعربية، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط1، 1431هـ.100.
39 تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1400هـ = 1979م، 204.
40 الكتاب 355/2.
41 يُنظر شرح كتاب سيبويه 42/9.
42 يُنظر الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ط2، دار الهدى، بيروت، لبنان. 192/2،191.
43 خليل حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999م، 94.
44 مناهج البحث في اللغة، 206.
45 فندريس، اللغة، تعريب عبدالحميد الدواخلي، محمد القصّاص، 1950م، 110.
46 الكتاب22/1.
47 ابن منظور،لسان العرب (ن و ن)
48 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، لجنة البيان العربي، ط 2، 1958م،239.
49 حاشية الخضري على ابن عقيل،المطبعة البهية، مصر، 1301هـ، 33/1.
50 الكتاب 242/1.

51 شرح كتاب سيبويه 10/5.
52 الكتاب 80/1.
53 إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمّان، الأردن، ط 2، 1430هـ=2009م.80.
54 الكتاب 179/2.
55 اللغة 110.
56 الكتاب 3/ 596،597.
57 يُنظر: شرح كتاب سيبويه، 188/14.
58 الكتاب 19/1.
59كتاب سيبويه 22/1.
60 كتاب سيبويه 19/1.
61 الكتاب20/1.
62 الكتاب 2/ 80، 81.
63 الكتاب 19/1.
64 الكتاب 209/3، 210.
65 الكتاب 22/1.
66 الكتاب 166/4.
67 الكتاب 204/4.
68 الكتاب 6/2.
69 الكتاب 1/ 38.
70 اللسانيات والحضارة 115.
71 الكتاب20/1.
72 الكتاب 521/3.
73 السابق 2 /5.
74 ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 1 / 73.
75 الكتاب 3 / 300.
76 السابق 3 /376.
77 الكتاب 480/3.
78 الكتاب280،281/3.
79 الخصائص 191،192/2.
80 مهدي المخزومي:في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 47، تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب 110.
81 الكتاب 6/2.
82 الكتاب 19/1.
83 الكتاب 74/3.
84 الكتاب 363،364/2.
85 مناهج البحث في اللغة224.
86 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مطابع النصر، 283/4.
87 من أسرار اللغة248.

88 برجشتراسر، التطور النحوي للغة،صححه وعلّق عليه رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م 79.
89 الكتاب 1/188،187.
90 الكتاب 2/350، 352،351.
91الكتاب 1/242.
92 الكتاب 1/245،244.
93 الكتاب 1/247،246.
94 الكتاب 2/179.
95 يُنظر شرح الكافية 4/247.

96 يُنظر الكتاب 2/6، 236.
97 الكتاب 1/85.
98 الكتاب1 /19.
99 الكتاب 2/38.
100 اللغة 211.
101 الكتاب 2/54.
102 الكتاب 2/357، 358.
103 يُنظر شرح كتاب سيبويه 9/ 48، 49.
104 الكتاب 2/ 360، 361.
105 ينظر شرح كتاب سيبويه 9/56، 57.
106 الكتاب 2/363،362.
107 الكتاب 2/ 366، 367.
108 الكتاب 2/368، 372،370.
109 الكتاب 2/373، 374.
110يُنظر:أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية بيروت، 1407هـ=1987م،المسألة 687695،97.
111 الكتاب 2 / 422.
112 السابق 3 / 299.
113 الكتاب 2/245.
114 الكتاب4/199.
115 الكتاب 1/19.
116 الكتاب1/19.
117 يُنظر شرح الكافية1/56،إبراهيم مصطفى:إحياء النحو،القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م.53.
118 الكتاب 1/22.
119 الكتاب3/521.
120 الكتاب 4/166.
121 شرح المفصل 9/69.
122 الكتاب 2/40.

123 شرح كتاب سيبويه 116/6.
124 شرح كتاب سيبويه208/11.
125 الكتاب 415/4.
126 يُنظر شرح كتاب سيبويه 185/18.
127 السابق 3 /210،209.
128 التطور النحوي للغة 113.
129 الكتاب 37/2.
130 الكتاب 40/2.
131 شرح كتاب سيبويه 116/6.
132 ينظر: الأعلم الشنتمري،النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان،ط 1،منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت،1407ه=1987م. 456/1،455.
133 يُنظر الكتاب 266/3.
134 الكتاب 420/2.
135 الكتاب 40/2.
136 الكتاب 38/2.
137 السابق 3 /391.
138 الكتاب 40/2.
139 السابق 1 /362.
140 الكتاب 437/3.
141 الكتاب 482/3.
142 شرح كتاب سيبويه 141/13.
143 يُنظر أبو علي الفارسي،التعليقةعلى كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن محمد القوزي، ط1، 1412ه=1991م. 276/3.
144 الكتاب 557/3.
145 الكتاب 560/3.
146 يُنظر شرح كتاب سيبويه 125/14.
147 الكتاب 606/3.
148 شرح كتاب السيرافي 217/14.
149 الكتاب 86/4.
150 يُنظر: شرح كتاب سيبويه 177/15.
151 الكتاب 637/3.
152 يُنظر: شرح كتاب سيبويه 24/15.
153 الكتاب 166/4.
154 يُنظر: شرح كتاب سيبويه 114/15.
155 الكتاب 395/3.
156 الكتاب 391/3.
157 ينظر ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر، الحلبي، مصر، 155/1،154.
158 الكتاب 216/3.
159 شرح كتاب سيبويه 12/12.

160 المنصف 157/1.
161 الكتاب 3/ 596،597.
162 ينظر: شرح كتاب سيبويه 188/14.
163 الكتاب 608/3.
164 يُنظر: شرح كتاب سيبويه 223/14.
165 الكتاب 609/3.
166 الكتاب 647/3.
167 ينظر:شرح كتاب سيبويه43/15.
168 الكتاب257/4
169 يُنظر:شرح ابن عقيل 400/2.
170 الكتاب 216/4.
171 الكتاب 2/ 420، 421.
172 الكتاب 420/2.
173 التعليقة 120/2.
174 التعليقة 122/2.
175 الكتاب 202/4.
176 ينظر أبو البركات ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الباز للتوزيع والنشر. 1/ 23.
177 أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، علق عليه كامل مصطفى هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية، ط1، 1421هـ=2001م.303/1،302.
178 الكتاب 202/4.
179 اللباب في علل البناء والإعراب 197/2.
180 شرح المفصل 67/9.
181 الكتاب240/2.
182 الكتاب 422/2.
183 يُنظر النكت في شرح كتاب سيبويه691/1.
184 يُنظر: شرح كافية ابن الحاجب، 378/1-383،خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1421هـ =2000 م.248/2.
185 الكتاب 350/4.

المراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، لجنة البيان العربي، ط 2، 1958م.
- إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمّان، الأردن، ط 2، 1430هـ=2009م.
- إبراهيم مصطفى:إحياء النحو،القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م.

الأعلم الشنتمري،النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان،ط 1،منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت،1407ه=1987م

- ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول،تحقيق شريف عبدالكريم النجار، دار عماد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،1431هـ=2010م.
- ابن الخشّاب، المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر،دمشق،1392هـ=1972م.
- ابن سيده، المخصص، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي1417ه،.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399ه=1979م.
- ابن منظور ، لسان العرب، الطبعة السادسة، بيروت، دار صادر1417 ه.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، 1428ه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى.

أبو البركات الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الباز للنشر والتوزيع.

- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1420،1هـ=2009م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مطابع النصر.
- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد عوني عبدالرؤوف، 1424ه، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- أبو العباس المبَرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1408ه.

أبو علي الفارسي،التعليقةعلى كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن محمد القوزي، ط1، 1412ه=1991م.

- أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، علق عليه كامل مصطفى هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية، ط1، 1421هـ=2001م.

أبو الفتح ابن جني،الخصائص،تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة

والنشر، بيروت، لبنان.
ـ أبو الفتح ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر، الحلبي، مصر.
ـ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك،ط 5، دار النفائس، 1406هـ=1986م.
ـ أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
ـ أبو محمد عبدالله الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين،ط الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،1402هـ=1982م.
ـ أبو نصر هارون بن موسى، شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبداللطيف عبدربه،ط 1، 1404ه.
ـ أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، المركز الثقافي العربي، ترجمة سعيد بنكراد، الطبعة 2،الدار البيضاء، المغرب.
ـ برجشتراسر، التطور النحوي،صححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.
ـ تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب.
ـ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1400ه = 1979م.
ـ جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419ه=1998م.
ـ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1421هـ=2000م.
ـ الخضري،حاشية الخضري على ابن عقيل،المطبعة البهية، مصر، 1301ه.
ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 5، 1416هـ=1995م.
ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
ـ خليل حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999م.
ـ رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إيميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1419،1هـ =1998م.
ـ سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة،1402هـ=1982م.
السيوطي،بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، صيدا، لبنان .

ـ فندريس، اللغة، تعريب عبدالحميد الدواخلي، محمد القصّاص، 1950م.
ـ محب الدين محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر، وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام.
ـ محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط 1، بيروت،1405هـ=1985م.
ـ محمد عبدالعزيز عبدالدايم الرفاعي: السمات النحوية للعربية، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط1، 1431ه.
ـ منذر عياشي،اللسانيات والحضارة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2013م.
ـ محمد محمد يونس علي،الميسّر في فقه اللغة المطوّر،دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى 2009م.
ـ مهدي المخزومي:في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط1.
ـ هيفاء جدّة السعفي،الفاعلية في اللسانيات،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط الأولى، 2014م.